الأمم المتحدة S/2024/299

مجلس الأمن

Distr.: General
9 April 2024
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان 8 نيسان/أبريل 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم مرة أخرى للإعراب عن قلقي البالغ إثر الهجوم الشنيع الذي شُن على ثلاثة مراقبين عسكريين تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ومترجم لبناني في 30 آذار/مارس 2024. وقد أصيب الأربعة – الذين يعملون تحت إمرة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان – في انفجار وقع في منطقة رميش، أثناء قيامهم بدورية راجلة، وتم إجلاؤهم لتلقي مزيد من العلاج الطبي. وهذا الهجوم الوحشي هو انتهاك صارخ لقراري مجلس الأمن 1701 (2006) و 1559 (2004) واعتداء مباشر على المبادئ التي يجسِّدها حفظ السلام. وتدين إسرائيل هذا الهجوم بشدة وتتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

ووفقا لآخر المعلومات المتاحة لجيش الدفاع الإسرائيلي، يُرجح أن يكون حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة قد جُرحوا إثر انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع زُرع في المنطقة بواسطة حزب الله، وهو وكيل لإيران ومدعوم منها ومصنف دوليا كتنظيم إرهابي. وتتسق تلك المعلومات مع النتائج الأولية للتحقيق الذي أجرته القوة المؤقتة والذي تبيَّن من خلاله أن حفظة السلام قد أصيبوا من جراء انفجار جهاز متفجر. ومع ذلك، تبذل وسائل الإعلام المرتبطة بحزب الله ومصادر لبنانية مختلفة محاولاتٍ صفيقة لتحميل إسرائيل المسؤولية عن الحادث دون أي أساس. ولذا أود أن أضع الأمور في نصابها الصحيح في هذا الصدد. لقد أجرى جيش الدفاع الإسرائيلي تحقيقا أوليا في هذا الحادث وخلص إلى أنه لم تكن هناك أي ضربات إسرائيلية في منطقة رميش خلال وقت الانفجار. ومن ثم، فإن الادعاءات اللبنانية التي توحي بأن المسؤولية عن الإصابات التي لحقت بحفظة السلام تقع على عاتق إسرائيل هي ادعاءات كاذبة إنما يراد بها أن تكون غطاء لأفعال حزب الله نفسه.

وكما ذكرت في مراسلاتي السابقة، ليست هذه هي المرة الأولى التي يعرّض فيها تنظيم حزب الله الإرهابي حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة للخطر. ففي الأشهر الماضية، ولا سيما منذ بداية الهجوم الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، دأب حزب الله على إطلاق الصواريخ من المناطق المجاورة لمراكز القوة المؤقتة وقواعدها، مستخدما بذلك حفظة السلام التابعين للقوة بوصفهم "دروعا بشرية". وكان آخر حادث بالغ الفظاعة، حيث زرع حزب الله عمدا وعن علم أجهزة متفجرة يدوية الصنع في منطقة يقوم فيها حفظة السلام التابعون للقوة بتسيير دوريات، مما عرضهم للخطر بشكل مباشر. وعلاوة على ذلك، فكما ذكرت وسائل الإعلام اللبنانية يوم الجمعة (5 نيسان/أبريل)، عثر الجيش اللبناني على أطراف بلدة

الرجاء إعادة استعمال الورق

رميش على قنبلة زنة 12 كيلوغراما جاهزة للتفجير، وقد أُبطل مفعولها وتم تفجيرها في الوقت المناسب. ولا بد من استجابة قوية من جانب المجتمع الدولي لتجنب تكرار هذه الحوادث.

إن سلامة أفراد القوة المؤقتة وحرية تنقلهم تشكلان عنصرين حاسمين من عناصر قدرتها على الاضطلاع بواجباتها. ولذلك، لا بد أن يجري على الفور التحقيق في هذا الحادث الأخير والخطير من أجل ضمان المساءلة، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن 2589 (2021). وحكومة لبنان مسؤولة عن ضمان المحافظة بالكامل على قدرة القوة المؤقتة على تنفيذ ولايتها وفقا لقرارات مجلس الأمن. وتدعو دولة إسرائيل مجلس الأمن إلى إدانة انتهاكات حزب الله وراعيه الإيراني المستمرة لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارين 1701 (2006) و 1559 (2004)، والتنديد بمحاولاته تخويف حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة وإيذاءهم. وتطالب إسرائيل أيضا بأن تكفل السلطات اللبنانية محاسبة جميع المسؤولين عن هذا الحادث وتقديمهم إلى العدالة.

وأدعو الأمين العام إلى تضمين تقريره المقبل عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) بيانا مفصلا بالحادث يشتمل على إشارة واضحة إلى مسؤولية حزب الله على نحو ما تبينها هذه الرسالة. لقد حان الوقت لأن تكف الأمم المتحدة عن الاختباء وراء العبارات الملطّفة وأن تبدأ في توجيه إصبع الاتهام، دون خوف، إلى إيران وحزب الله لمحاولاتهما المستميتة زعزعة استقرار المنطقة.

وتؤكد المعلومات المغلوطة التي ينشرها لبنان والاتهامات التي لا أساس لها الموجهة إلى إسرائيل على أهمية الالتزام بالشفافية من جانب الأمم المتحدة، من أجل حماية القوة المؤقتة وتمكينها من الوفاء بولايتها، مع إدراك النطاق الفعلي للتهديدات.

وينبغي النظر إلى آخر اعتداء تعرّض له حفظة السلام التابعون للقوة المؤقتة في السياق الأوسع للهجمات اليومية المستمرة التي يشنها حزب الله وغيره من التنظيمات الإرهابية والصواريخ التي يطلقونها يومياً على إسرائيل ومواطنيها منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر. ويقوم حزب الله بهذه الأعمال العدائية ضد إسرائيل منذ سنوات. فمنذ 8 تشرين الأول/أكتوبر وحتى الآن، لقي سبعة مدنيين (من الإسرائيليين ومن رعايا بلدان أخرى) مصرعهم بسبب الهجمات الخبيثة التي شنها حزب الله وغيره من التنظيمات الإرهابية الناشطة في جنوب لبنان. ونظرا للتهديد المستمر للمنازل والمجتمعات المحلية الإسرائيلية، اضطر أكثر من 60 000 مدني إسرائيلي إلى إخلاء منازلهم على طول الحدود الشمالية حفاظا على سلامتهم وما زالوا مشردين داخليا. وردا على هجمات حزب الله المستمرة والصواريخ التي يطلقها بشكل متواصل، اتخذت إسرائيل، وستواصل اتخاذ، جميع الإجراءات اللازمة والمتناسبة لحماية أراضيها ومواطنيها، بما يتفق مع القانون الدولي.

وإنني أدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء قوي وحاسم لمعالجة الحالة الأمنية المتدهورة في جنوب لبنان. وهذا الحادث، وهو الأخير في سلسلة الأعمال العدائية الجارية، مثال آخر على الحاجة الماسة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) تنفيذا كاملا والعمل على تحسين الأوضاع الأمنية لتحقيق الأمن والاستقرار لكل من إسرائيل ولبنان، وللمنطقة بأسرها كذلك.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

إردان جلعاد *(توقيع)*
سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة